AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل إثر كفاءة فاعلية الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019

زينب فالح حسين الدلفي
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

أ. د اديب قاسم شندي
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يعد موضوع الموازنة العامة من المواضيع المهمة في مختلف اقتصاديات العالم كونها تمثل النشاط الاقتصادي لاي دولة من خلال سياساتها الانفاقية التي تتعلق بما يقرر المجتمع القيام به على أساس غير سوقية و السياسة الايرادية التي تتعلق بالقوة الشرائية التي لا تكون تحت تصرف المباشر لأفراد المجتمع .

ان المالية العامة اتخذت انموذجا حديثاً في بناء سياسته المالية يعتمد على مؤشر نسبة الإيرادات الفعلية الى الناتج المحلي الإجمالي ليعبر عن سعة و امثليه المثبتة الديناميكي الذي يوضح بدوره الهدف الذي تستطيع فيه الحكومة من التأثير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

انطلق البحث من فرضية مفادها وجود اثر ذو دلالة معنوية للموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ان مشكلة البحث تمثلت في كون الاقتصاد العراقي شديد الأحادي يعاني من اختلالاً في موازنته العام حيث تمثل الإيرادات النفطية اكثر من (90%) في متوسط للمدة (2004 - 2019) ، و خضعت دورته التجارية الى صدمات داخلية و خارجية تؤثر سلباً على الموازنة العامة من جهة و على الناتج المحلي الإجمالي الذي هو الاخر يعاني من اختلالاً هيكلياً يمثل قطاع النفط في اكثر من (50%) .

من جهة أخرى تضمن البحث اهدافاً لعل ابرزها التعرف على أماكن الخلل في اتباع مثبت ديناميكي احادي في الموازنة العامة ، و قياس العلاقة بين مؤشرات الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي.

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات العامة و القياسية أهمها يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية متمثلة بهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واختلالا في هيكل الموازنة الذي تشكل فيه الإيرادات النفطية اكثر من 90% في متوسط للمدة (2004-2019).

اما اهم التوصيات كانت ضرورة تنويع مصادر الدخل ورفع الكفاءة الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني واستغلال موارد استغلالا امثلا وسليما .

المقـدمة Introduction

على الرغم مما يحظى به الاقتصاد العراقي من تنوع في الموارد ، الا ان هذا التنوع لم يوظف لصالح تحقيق النمو و معالجة مشاكل التخلف التي تواجه الاقتصاد العراقي ، نتيجة لغياب تلك الرؤية التنموية لدى صانع القرار السياسي ، التي تهدف الى نقل الاقتصاد العراقي من حالة التخلف الى حالة التقدم الاقتصادي ، و نتيجة لتلك الظروف ظل الاقتصاد العراقي يعيش تحت وطأة مجموعة من الاختلالات الهيكلية المتراكمة كنتيجة لأهمال التنوع المادي و البشري و التركيز على قطاع واحد من القطاعات الهيكلية الاقتصادية و هو قطاع النفط . حيث تمثل الموازنة العامة مكانة مهمة و بارزة في السياسة الاقتصادية ، و على الرغم من كونها تمثل جزء مهماً من السياسة المالية ، وان الموازنة تستحوذ على جميل الإجراءات المتخذة كالسياسات الاقتصادية في العراق و مع هذا فأن الموازنة خلال مدة البحث شهدت تغير مهم من حيث الحجم و اتجاه او من حيث الأهداف الموجهة لها .اما النمو الاقتصادي يعد هدف الأهم و الرئيسي الذي تسعى مختلف الدول المتقدمة او النامية الى تحقيق النمو الاقتصادي ، فهو من اهم لمواضيع التي شغلت تفكير المجتمع الدولي و اهتمامه بشكل عام ، و الباحثين و المنظرين الاقتصاديين خاصة ، و ذلك لارتباطه المباشر بمعدلات مناسبة و مستدامة للتنمية الاقتصادية .

1 - أهمية البحث Research Importance

تبرز أهمية البحث من الدور الذي يشير الى الاستخدام الأمثل للموارد لزيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره الى زيادة النمو الاقتصادي في العراق ، اذ تعد الموازنة أداة فعالة تمكن الدولة من تحقيق الأهداف السياسية و الاقتصادية و التنموية باستعمال أساليب علمية و حديثة في التخطيط و الإدارة عند اعداد و تنفيذ الموازنة و كذلك ضبط أدوات السياسة المالية .

2- مشكلة البحث Research Problem

ان الاقتصاد العراقي شديد الأحادي يعاني من اختلال في موازنته العامة حيث تمثل الإيرادات النفطي اكثر من (90%) في المتوسط للمدة (2004 - 2019) و خاضعة دورته التجارية الى صدمات خارجية تؤثر سلباً في الموازنة من جهة و على ناتجه المحلي الإجمالي الذي هو الاخر يعاني من اختلال هيكلي يمثل قطاع النفط فيه اكثر من (50%) من جهة أخرى .

3 - فرضية البحث Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها :-

وجود علاقة ذو دلالة معنوية للموازنة العامة على الناتج المحلي الإجمالي و تنقسم هذه الفرضية الى ثلاثة فرضيات فرعية :-

أ - وجود علاقة عكسية بين مؤشر الإيرادات العامة الى الناتج و متغير الناتج المحلي الإجمالي .

ب - وجود علاقة عكسية بين مؤشر الانفاق العام الى الناتج و متغير الناتج المحلي الإجمالي .

ج - وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة الى الناتج و متغير الناتج المحلي الإجمالي .

4 - اهداف البحث Research Objectives

يهدف البحث الى :-

أ - توضيح اثر الموازنة العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي .

ب - التعرف على أماكن الخلل في اتباع مثبت ديناميكي احادي في الموازنة العامة .

ج - قياس العلاقة بين مؤشرات الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي .

5 - منهج البحث Research Approach

اعتمد البحث منهجاً يهدف الى الربط بين الأسس النظرية و القياسي من خلال اعتماد منهجين هما :-

أ - المنهج الاستنباطي :- الذي يمثل الانتقال من الكل الى الجزء ، فتمثل بالتعرف على الاطار العام للموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي .

ب - المنهج الاستقرائي :- الذي يمثل الانتقال من الجزء الى الكل من خلال تحليل و قياس العلاقة بين الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي .

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للموازنة العامة والنمو الاقتصادي

المطلب الاول: مفهوم واهداف ومبادى الموازنة العامة.

اولا: مفهوم الموازنة العامة

لقد ذكر في المصادر المختلفة عدد من المفاهيم للموازنة العامة منها :- (انها البيان الذي يتضمن تقدير و اجازة المصروفات و الايرادات العامة للدولة)، او(البرنامج الذي يتضمن فيها نفقات الدولة و وارداتها ضمن مدة محددة التي يؤذن بيها)[1]، وكذلك (هي خطة مالية سنوية تقدم الى السلطة التشريعية لإقرارها وتحتوي على تقديرات النفقات و الايرادات الدولة للسنة القادمة لأجل تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية)[2] ، ومما تقدم تعرف الموازنة العامة " بأنها خطة تحتوي تقديرات النفقات الدولة و ايراداتها خلال فترة مقبلة ، غالباً سنة ويتم من خلال هذا التقدير الأهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية"، و بناءً على ذلك فأن الموازنة العامة للدولة هي ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات و الايرادات العامة للدولة و انما هي اداة وثيقة الصلة بالاقتصاد و وسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها)[3] ، (فالموازنة العامة هي تقدير مفصل، ومعتمد، لنفقات الدولة و ايراداتها لمدة قادمة من الزمن) [4] .

يمكن ان نعرف الموازنة العامة أيضاً بانها، خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات النفقات، و الايرادات العامة لسنة مالية قادمة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة، يتضمن تعريف الموازنة العامة العناصر الاتية :-

1- الموازنة خطة مالية للدولة :-

ان الموازنة العامة خطة مالية للدولة (قصيرة الاجل اي لمدة سنة) فهي تتضمن جميع اوجه انفاق الدولة (النفقات العامة)، التي تشمل مختلف المشاريع و البرامج التي تتبناها الدولة خلال السنة المالية المقبلة، و وسائل تمويلها (الايرادات العامة) من مختلف مصادر ايرادات الدولة) ومن خلال ذلك فان الموازنة ينظر اليها بانها التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.

[1] - صباح حسن خلف ، مبادئ المالية و تطبيقاتها في العراق ، مكتب شمس الاندلس ، بغداد ، ط6 ، 2017 ، ص121 - 122.
[2] - سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، العراق ،ط1 ،2011 ،ص186 .
[3] - طاهر الجنابي ، علم المالية العامة و التشريع المالي ، مكتبة السنهوري ، العراق ، ط1 ، 2015 ، ص102 .
[4] - محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، 2008 ، ص15 .

2- الصفة التقديرية لموازنة:- ونقصد بذلك جداول النفقات و جداول الإيرادات التي تتكون منها وثيقة الموازنة و هي ارقام تقريبية و تقديرات متوقعة لنفقات الدولة و إيراداتها .

3- سنوية الموازنة العامة:- يتم اعداد الموازنة العامة سنة واحدة في معظم او مختلف دول العالم، وهناك امكانية اعداد الموازنات لمدة اقل من سنة او لمدة اطول من سنة (لمواجهة الظروف الخاصة التي يمر بيها البلد احياناً).

4- صفة الجباية و الانفاق:-

قبل تنفيذ الموازنة فلا بد ان تعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليها ، وتصديقها ، ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية .

ويعني تصديق الموازنة العامة، او السماح للحكومة بجباية الايرادات حسب الانظمة و القوانين المطبقة في البلد، اما السماح الانفاق فتعني الموافقة على الصرف ، في حدود الاعتمادات المخصصة للأنفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة .

5- الموازنة العامة تعني تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة:- تحتوي الموازنة العامة على برامج و مشاريع يتم تنفيذها خلال السنة المالية قادمة(وفي بعض احيان في السنوات المالية التي تتلوها) وتكون تلك المشاريع و البرامج مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة ، و تؤدي تنفيذها الى تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها، ان الموازنة تعكس الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة وتعد الموازنة العامة وسيلة تساعد في تحقيقها[5] .

ثانيا:- اهداف الموازنة العامة

ان الموازنة العامة تعكس فلسفة الدولة و اهدافها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية في ظل التقدم و تطور دور الدولة، وهنالك العديد من الأهداف التي تسعى الموازنة العامة لتحقيقها وهي ما يلي :-

1-الاهداف المالية:-

ان الموازنة العامة تعكس المركز المالي للدولة، وهي وثيقة مالية تبين بالتفصيل نفقات الدولة و وارداتها و الاغراض التي تخصص لها و تكشف الحالة او الوضع المالي للدولة سواء كانت في حالة عجز او فائض ومن خلالها يتم التوازن وان توازن الموازنة يبين سلامة المركز المالي للدولة.

2-الاهداف الاقتصادية:-

ان الدولة تسعى من خلالها الموازنة العامة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وان ذلك يتم من خلال استخدام عجز الموازنة او فائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل ، خلال فترات الرواج عندما تزداد

قوى التضخم يتم استخدام فائض الموازنة اي ان الايرادات اكبر من النفقات، لسحب قدر من القوة الشرائية للحد من تزايد الطلب الفعال، ومن خلال ذلك يتم القضاء على مخاطر التضخم او تقليله، اما في فترات الكساد فيستخدم

[5] **- محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، المصدر سابق ، ص 16-17 .**

التمويل بالعجز و يقصد بذلك النفقات اكبر من الايرادات عكس فترة الرواج ، الحد من انخفاض الدخل و القضاء على عوامل الانكماش او التقليل منها.

3-الاهداف الاجتماعية:-

ان الدولة تسعى لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك يتم من خلال استخدام الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الضرائب(فرض الضرائب) المباشرة التصاعدية واستعمال حصيلتها لتمويل بعض انواع النفقات التي يمكن ان تستخدمها الطبقة الفقيرة مثل دعم السلع الاستهلاكية الضرورية و التعليم المجاني و الاعلانات الاجتماعية و الخدمات الصحية او من خلال تقديمها باقل سعر من تكلفتها (يعني تكلفة انتاجها)[6].

4-تحسين عملية التخطيط:-

اذا اعداد الموازنة العامة المقبلة يعتمد على دراسة تنفيذ الموازنة العامة السابقة ، اشتمله عوامل اخرى متعددة، وتكمن الموازنة العامة من خلال بيان مدى دقة التقدير تحصيل الايرادات و كفاءتها ، كما تكمن الموازنة العامة من خلال تحليل نفقات الانشطة العامة و الخدمات العامة المنفذة، ويمكن القول ان البيانات الموازنات السابقة و دراسة مدى دقة تقديرها و كفاءتها لتحصيل الايرادات و فعاليات الانفاق العام التي تساهم في تحسين عملية التخطيط .

5-مصدر المعلومات:- الموازنة العامة توضح توجهات السياسيات الدولة (الاقتصادية و التنموية و الاجتماعية.....) وتعد الموازنة العامة مصدراً من مصادر المعلومات ، وتوفر البيانات لازمة للبحوث و الدراسات بما تتضمنه من مبالغ تقديرية للنفقات العامة و الإيرادات العامة[7].

ثالثا:- مبادئ الموازنة العامة:-

أن هذه المبادئ تنحصر في اربعة مبادئ رئيسية وهي كالتالي:-

المبدأ الاول:- مبدأ سنوية الموازنة

و يقصد بمبدأ سنوية الموازنة العامة اذا يتم تقدير الايرادات و النفقات بشكل دوري ولمدة سنة مالية قادمة وقد يكون لكل سنة فإن ذلك يؤدي الى موازنة مستقلة بنفقاتها و ايراداتها عن موازنة السنة اللاحقة و عن الموازنة السنة السابقة[8] .

1- مبررات مبدأ سنوية الموازنة العامة[9] :-

أ- السنة هي الوحدة الزمنية الكاملة تتغير فيها الفصول الاربعة ، بما يرافق ذلك من اختلاف في النفقات العامة و الايرادات العامة وذلك لاختلاف الفصول الاربعة ، ان تقدير ايرادات و نفقات الموازنة لسنة كاملة يكون اقرب

---

[6] - سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، 2011 ، ص190.
[7] - رافد عبيد النواس ، محمد خالد المهايني ، الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر ، مصدر سابق ، ص27 .
[8] - خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص278.
[9] - جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة و التشريع الضرائبي بي النظرية و التطبيق العملي ، دار وائل للنشر و الطباعة ، ط1 ، 2010 ، ص310 -320 .

الى الصحيح و الابتعاد عن الخطأ ، و لنفترض ان الموازنة اعدت لأقل من سنة ليكون حدوث الاختلاف كبير جداً

بين النفقات و الايرادات الموازنة للخريف و الشتاء واخرى للربيع والصيف ، ويحدث كذلك لو اعدت لأكثر من سنة احتمال لأربعة سنوات مثلاً لكان الفاصل بين اعدادها ومدة تنفيذها طويلة الى درجة يكثر فيها ترقب سلفاً كما ان الوضع الاقتصادي في البلد يكون يصعب فيه التنبؤ مسبقاً.

ب- ان السلطة التشريعية الموكلة من قبل الشعب على الحق الدستوري في اقرار ومراقبة تحصيل الاموال العامة وانفاقها يتوجب على هذا السلطة ان لا تتخلى عن حقها لمدة اكثر من سنة لتكون دائماً على اطلاع على المالية العامة وعلى كل ما يعرض عليها من متغيرات بين سنة واخرى ، ان السنة هي اقصى حد تسطيع السلطة النيابية ان تتخلى فيها عن سلطتها الى الحكومة واقل مدة تستطيع الحكومة تنفيذ الموازنة فيها.

ج- ان عملية اعداد الموازنة العامة من الحكومة يتطلب كثير من الجهود و الوقت وتكرار هذا العمل في اوقات متقاربة يؤدي الى اضاعة كثير من اوقات الحكومة في اعداد الموازنة وانصرافها عن العناية بأمور الدولة الاخرى.

د- ان الايرادات العامة تختلف بشكل كبير من فترة الى اخرى لذلك من الضروري وضع الموازنة لسنة ، وكذلك مناقشة مشروع قانون الموازنة و التصديق عليه يتطلب وقتاً طويلاً لذلك الافضل ان يتم اعداد الموازنة لسنة كاملة.

هـ- ان السنة فترة كافية لوضع معظم البرامج وتنفيذها لنفترض وضعت الموازنة لأقل من سنة لم تستطيع الحكومة ان تحقق وتنفذ هذا البرنامج لضيق الوقت ولو افترضنا ان وضعت الموازنة لأكثر من سنة احتمال تبديل الحكومة وعدم اشرافها على تنفيذ الموازنة و برامجها ، وضع الموازنة يتطلب ان لا تكون مسؤوله عنها المستقبل وخاصة في الدول التي تكثر فيها تقلبات الوزارات.

2) السنة المالية وبدايتها :-

يرتبط بتحديد بداية و نهاية السنة المالية مسألة كثيرة و غاية في الأهمية وهي الطريقة التي تتبع في قيد الحساب النهائي للسنة المالية و قد تنتهي السنة المالية ولم يتم تحصيل كافة الإيرادات و انفاق كافة النفقات التي حصل وقت انفاقها من قبل الدولة قبل نهاية السنة المالية ومن ثم يتم دفع الفعلي لهذه النفقات بعد انتهاء السنة المالية او بتحقيق التحصيل الفعلي للإيرادات بعد انتهاء السنة المالية فكيف يتم قيد الحسابات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهائها

المطلب الثاني: -مفهوم ومؤشرات النمو الاقتصادي

اولاً: -مفهوم النمو الاقتصادي

هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ، و كذلك ان النمو الاقتصادي يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ، ومدى استغلال هذه الطاقة حين ان كلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك اذ ازدادت معدلا النمو في الدخل القومي و أي كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي[10] .

كما عرفه كل من (دومينك سالفاتور ، ويوجين ديوليو) بأنه " زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج مقيسة بزيادة $G\Delta p$ المطلقة او النسبية او بدخل الفرد الواحد من الزمن "[11] .

النمو الاقتصادي يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، اذا تزداد معدلات النمو في الناتج المحلي كلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة وعلى مستوى جميع القطاعات الاقتصادي، ولا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الناتج المحلي بعد بلوغ الاستغلال الكامل لطاقتها[12] .

استدلال عن النمو الاقتصادي يكون بطريقتين هما :-

1- تحديد معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او (الناتج القومي الصافي) .
2- تحديد معدلات نمو الناتج القومي للفرد الواحد .

تعتمد الطريقة الاولى على قياس التوسع في الانتاج او الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي اما الطريقة الثانية فتستخدم للتعبير عن التطور مستوى المعيشة الفرد في قطر معين ، ويقاس معدل الناتج القومي للفرد بمعادلة التالية[13] :-

$$\text{معدل الناتج القومي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمال الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

كما عرف النمو كل من Paul، (William) بأنه الزيادة في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة او الناتج القومي لدولة ما[14] .

ثانياً :- مؤشرات النمو الاقتصادي

[10] - رضا صاحب أبو حمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص315 .
[11] - دومينيك سالفاتور ، يوجين ديوليو ، مبادئ الاقتصاد ، ترجمة فؤاد صالح ، أكاديميا للنشر ، بيروت ، 2001 ، ص228 .
[12] - إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد عريقات ، مفاهيم نظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 ، ص276 .
[13] - عبد الوهاب الامين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2002 ، ص371 .
[14] - بول - ساموبلسون ، ويليام نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، بيروت ، 2006 ، ص585 .

ان مؤشرات و مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلفة المعايير و الوسائل التي يمكن من خلالها التعرف على مدى ما يحققه المجتمع من زيادة في معدل النمو الاقتصادي ، ومن اهم هذه المؤشرات هي :- (الناتج المحلي الاجمالي ، متوسط دخل الفرد ، الدخل القومي الكلي المتوقع ، البطالة ، التضخم) وبما ان مفهوم النمو الاقتصادي يعني الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي و كذلك في متوسط دخل الفرد فان قياسه يكون من خلال المؤشرين هما :-

1- الناتج المحلي الاجمالي :- يعد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات النمو الاقتصادي ، الذي يشير الى كميات السلع و الخدمات المنتجة داخل البلد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة[15].

ويعرف كذلك بأنه كمية او قيمة السلع و الخدمات التي ينتجاها افراد مجتمع معين خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة والذي يعيشون في رقعة جغرافية لذلك البلد بصرف النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطني البلد ام من الاجانب[16] .

وبهذا يكون الناتج المحلي الاجمالي :-

مجموعة قيم المضافة الاجمالية = مجموعة قيم المنتجات النهائية = (GDP)

2- متوسط دخل الفرد :- يعد هذا المؤشر اكثر مؤشرات النمو الاقتصادي استخداماً في معظم بلدان العالم ، الا انه يصعب قياسه في البلدان النامية بسبب عدم دقة البيانات الإحصائية للسكان[17] .

المبحث الثاني: تحليل الناتج المحلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (2004-2019)

المطلب الاول: تحليل الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في العراق.

اولاً: -الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004 – 2019)

يعكس الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد حجم الناتج الكلي من السلع و الخدمات من مواطنين البلد و الأجانب المستفيدين خلال الفترة الزمنية أي ان الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي ينتجها الاقتصاد المحلي او المجتمع خلال الفترة الزمنية المعينة عادةً سنة داخل الحدود الاقتصادية للبلد ، و بعابرة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي عن كل ما ينتج في المجتمع او الاقتصاد المحلي داخل الحدود الجغرافية للبلد مما يعني ان ذلك يشمل المواطنين العاملين في الخارج و عليه فأن

[15] - **حسام داود ، مصطفى سلمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، ط3 ، 2005 ، ص54 .**

[16] - **Economic micro and macro ، Wiley punishing ، Ron ، piray off ، p36 .**

[17] - **جلال خشيب ، النمو الاقتصادي ، ص6 ، www.alukah.net .**

الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP)تصبح قاصرة على التحويلات العاملين في الخارج[18] ، ومن خلال هذا التعريف يظهر لنا عدت نقاط وهي :-

1 – الناتج المحلي الإجمالي يقيس ما ينتج داخل حدود البلد الجغرافية بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج ، و بالتالي فأن انتاج عوامل الإنتاج الوطنية ، لكن انتاج العوامل او الشركات الأجنبية العاملة محلياً يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، في حين ان العامل خارج الحدود الجغرافية للبلد لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي .

2 – يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس القيمة السوقية للإنتاج أي ان الإنتاج لا يصل الى السوق لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي .

3 – يعتمد حساب الناتج المحلي الإجمالي على السلع و الخدمات النهائية فقط ، و يقصد بالنهائية تلك السلع و الخدمات التي تكون تامة التصنيع و جاهزة للاستخدام النهائي المعدة له .

4 – ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي تعتمد على قيمة السلع و الخدمات النهائية في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة عادةً سنة[19] .

هنالك طريقتان لحساب الناتج المحلي الإجمالي هما :-

أ- طريقة الانفاق Expenditure Approach :- تعتمد هذه الطريقة الانفاق على أساس المستخدم النهائي سواء كان استهلاكاً خاصاً او عاماً او انفاق استثماري[20] .

$$GDP = C + I + G + NX$$

حيث ان

C :- الاستهلاك الخاص

I :- الاستثمار

G :- الانفاق الحكومي

NX :- صافي الصادرات

ب- طريقة الدخل Income Approach :- من خلال التدفق الدوري ندرك ان مجموعة عوائد عناصر الإنتاج يساوي مجموع النفقات ، أي بمعنى ان طريقة الانفاق لحساب الناتج المحلي الإجمالي يفترض اني تأتي بنفس إجابة طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ان الدخل هو عبارة عن مجموع الريع و عوائد عناصر الإنتاج و من خلال ذلك فأن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج[21] .

جدول (1)

[18] - إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عرقيات ، مفاهيم و نظم اقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي ،مصدر سابق ، ص70 .

[19] - طالب محمد عوض ، مدخل للاقتصاد الكلي ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، 2001 ، ص17 - 18 .

[20] - خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر ، ط9 ، عمان ، 2009 ، ص116 .

[21] - خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بين النظرية و التطبيق ، مصدر سابق ، ص116 – 117 .

ناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004_ 2019) (مليون دينار)

سنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP (1) ((مليون دينار	معدل النمو (السنوي% (2
2004	101845262	
2005	103551403	1.675
2006	109389941	5.638
2007	111455813	1.8885
2008	120626517	8.228
2009	124702847	3.379
2010	132687028	6.403
2011	142700217	7.546
2012	162587533	13.936
2013	174990175	7.628
2014	178951406	2.264
2015	183616252	2.606
2016	208932109	13.787
2017	205130066	(1.819)
2018	210532887	2.634
2019	223075020	5.957
معدل النمو المركب	%5.02	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات

- معدل النمو السنوي = $(\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الاساس}} - 1) \times 100$

- معدل النمو المركب = $((\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الاساس}})^{1/n} - 1) \times 100$

يتضح من الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (2004 – 2019) ، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة 2004 اذ بلغ (101845262) مليون دينار ، و في سنة 2005 شهد ارتفاعاً بلغ (103551403) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (1.675) ، و خلال السنوات 2006 و 2007 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً ، حيث بلغ في سنة 2006

(109389941.3) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (5.638) و بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة 2007 (111455813) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (1.8885) ويعود سبب الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية الناتجة عن زيادة تصدير النفط الخام لان قطاع النفط هو القطاع الوحيد الذي استمر بالإنتاج بعد الاحتلال .

وخلال سنة 2008 استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالارتفاع حيث بلغ (120626517) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (8.228) سبب الارتفاع يعود الى تأثيرات ارتفاع أسعار النفط حيث ازدادت عائدات النفط الخام نتيجة الارتفاع في كميات النفط المصدرة و ارتفاع سعر برميل النفط والى التحسن النسبي في الوضع الأمني الذي انعكس ايجابياً في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية .

اما بالنسبة سنة 2009 شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالاستمرار بالارتفاع حيث بلغ (1247022847) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (3.379) نظراً لانخفاض الكبير الحاصل في الرقم القياسي للأسعار و الذي بلغ (122%) .

والمدة (2010 - 2012) استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالارتفاع حيث بلغ (132687028) و (142700217) و (162587533) مليون دينار على التوالي و بمعدل نمو سنوي (6.403) و (7.546) و (13.936) على التوالي ، ولعل الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع هو تحسن الوضع الاقتصادي للبلد اولاً وفتح الحدود امام الصادرات و الاستيرادات ثانياً وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ثالثاً و ارتفاع أسعار النفط رابعاً وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة على تحقيق ذلك .

كما شهدت سنوات (2013 - 2016) ارتفاعاً ، استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الارتفاع حيث بلغ (174990175) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (7.628) ، و في سنة 2014 فقد شهد ارتفاع بشكل قليل و قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (178951406) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (2.264) بسبب الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية الذي أدى الى انخفاض عوائد التصدير النفطي ، مؤديا الى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 مما أثر على توقف اغلب الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2015 ارتفاعاً حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1836162522) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (2.606) ، و العام 2016 شهد ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث بلغ (208932109.7) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (13.787) ،

وذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط و الاستثمارات و تطبيق إصلاحات هيكلية و برنامج صندوق النقد الدولي و تحسن الوضع الأمني ان ذلك يدعم النمو في عام 2016 .

يعاني العراق من أعباء الحرب مع تنظيم داعش و أثار أسعار النفط المنخفضة كما ان الاقتصاد النفطي شهد انكماشاً حاداً ، كما ان اعقاب الارتفاع توصلت اليها منظمة أوبك من المتوقع ان ينخفض انتاج النفط في عام 2017 مما أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقارنتاً بالعام 2016 حيث بلغ في عام

2017 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (205130066) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.819) .

اما في عام 2018 و 2019 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاع حيث بلغ (210532887) و (223075020) مليون دينار على التوالي و بمعدل نمو سنوي بلغ (2.634) و (5.957) .

ثانياً :- متوسط دخل الفرد خلال المدة (2004 – 2019)

يمكن تعريف متوسط دخل الفرد بأنه مقياس مقدار المال الذي يكسبه الفرد في منطقة معينة و يكون متوسط الفرد في مدينة او الولاية او البلد ، نقصد بنصيب الفرد او متوسط الفرد هو مصطلح لاتيني يعني حرفياً "بالرأس" و يعني به لكل شخص ، و كذلك نقصد بدخل الفرد هو متوسط دخل المنطقة محسوبة بقسمة الدخل الكلي على عدد السكان ، أي انه مؤشر يقيس مستوى المعيشة في المنطقة[22] ، يوجد فرق بين متوسط دخل الفرد و دخل الفرد ، نعني بمتوسط دخل الفرد و يسمى per capita income في بعض الدول الغنية برفاهية الفرد و يتم حسابها بتقسيم الدخل القومي الكلي على عدد السكان و يسمى الناتج متوسط دخل الفرد ، بينما نعني بدخل الفرد و الذي يسمى personal income هو الدخل الي يحصل عليه الفرد بصفة شخصيه كالأجور و الرواتب و الإيجارات و الأرباح و كذلك الفوائد ، كما ينشأ سواءً انفقت هذا الدخل بالكامل لقضاء حاجاته او الادخار[23] ، دخل الفرد هو دخل قومي مقسوماً على حجم السكان ، و يستخدم دخل الفرد لقياس متوسط دخل القطاع مقارنتاً بالثروة مختلف السكان كما يستخدم دخل الفرد ايضاً لقياس مستوى المعيشة في بلد ما ، و يتم التعبير عنه من حيث العملة الدولية شائعة الاستخدام مثل الدولار الأمريكي ، وهي مفيدة لأنها معروفة على نطاق واسع ، كما يعتبر متوسط دخل الفرد احد مقاييس لحساب مؤشرات التنمية البشرية لبلد ما[24] .

- طرائق قياس متوسط دخل الفرد

تعددت الطرائق و الأساليب لقياس متوسط دخل الفرد و على النحو الاتي[25] :-

اولاً : الطريقة التقليدية

يمكن قياس متوسط دخل الفرد بالطريقة التقليدية عن طريق أسلوبين اثنين هما :-

1- متوسط دخل الفرد بحيث الناتج القومي الإجمالي

$$GNPPer\ Capita = \frac{GNP}{Population}$$

2- متوسط دخل الفرد بحيث الناتج المحلي الإجمالي

[22] - https:\\www.thebalance.com\income-per-ca;culation-and-us-statistics-3305852

[23] - أنور أبو العلا ، جريدة الرياض ، العدد 16322 ، 2 مارس 2013 ، https:\\www.alriyadh.com\814263

[24] - https://en. Wikipedia.org/wiki/Per-capita-income

[25] - فقيه للأبحاث و التطوير ، الطرق مختلفة لحساب متوسط الدخل السنوي في دولة من الدول ، 1997 ، http://www.fakieh-rdc.org .

$$GDPPer\ Capita = \frac{GDP}{Population}$$

ثانياً : طريقة اطلس للبنك الدولي .

$$\frac{\text{معامل اطلس التحويل من العملة المحلية الى الدولار} \times \text{الناتج المحلي الاجمالي بالعملة المحلية}}{\text{السكان في متوسط السنة}} = \text{متوسط دخل الفرد}$$

ثالثاً : طريقة الدخل القومي GNI .

يستخدم البنك الدولي طريقة أخرى لقياس متوسط دخل الفرد و ذلك باستخدام GNI بدل GDP .

$$GIN\ Per\ Income = \frac{GNI}{Population}$$

رابعاً : متوسط الدخل السنوي للفرد العامل Per Employed person .

$$Worker\ Per\ Capita = \frac{GDP}{Worker}$$

خامساً : طريقة تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity (PPP) .

يتم بهذه الطريقة استخدام معامل الانكماش و تحويل العملة و الذي يلغي اثر الاختلاف في مستويات الأسعار بين الدول[26] .

الجدول(2)

متوسط دخل الفرد للمدة(2004 - 2019) دينار

سنوات	متوسط دخل الفرد (1)	معدل النمو السنوي% (2)
2004	1728935	
2005	2353058	36.099
2006	2926339	24.363
2007	3372432	15.244
2008	4828348	43.171
2009	3803294	(21.229)
2010	4507651	19
2011	5766173	27.919
2012	6642506	15.198
2013	6938689	4.459
2014	6798184	(2.0249)

[26] ـ فقيه للأبحاث و التطوير ، الطرق مختلفة لحساب متوسط الدخل السنوي في دولة من الدول ، مصدر سابق .

2015	**4621626**	**(32.017)**
2016	**4579442**	**(0.913)**
2017	**4939110**	**7.854**
2018	**5711699**	**15.642**
2019	**5739565**	**0.488**
معدل النمو المركب	**7.79%**	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات .

يتضح من الجدول (2) ان متوسط دخل الفرد في عام 2014 بدأ في الارتفاع اذ بلغ (1728935) دينار و يعود سبب الزيادة الى زيادة الدخل القومي الكلي بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي و اندماج السوق العراقي مع السوق العالمي .

استمر متوسط دخل الفرد بالارتفاع خلال الفترة (2005 - 2008) اذ بلغ (23553058) و (2926339) و (3372432) و (4828348) دينار على التوالي و بمعدل نمو ستنوي بلغ (36.099) و (24.363) و (15.244) و (43.171) على التوالي نتيجة الزيادة في متوسط دخل الفرد الى زيادة الإنتاج و تصدير النفط و ارتفاع أسعار النفط العالمي الى جانب عوامل أخرى يعد منها السياسات الإصلاح الاقتصادي و كذلك المحافظة على سعر الصرف و زيادة نمو الإيرادات و تشجيع القطاعات الإنتاجية و ارتفاع احتياطي العملة الأجنبية.

مقارنتاً بعام 2009 اذ انخفض متوسط دخل الفرد و بلغ (3803294) دينار و بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (21.229) سبب هذا الانخفاض تأثر العراق بالأزمة المالية العالمية ، و انخفاض أسعار النفط الخام ، مما أدى الى تقليص حجم الموازنة العامة للدولة .

بعدها اخذ متوسط نصيب الفرد خلال المدة (2010 - 2013) بالارتفاع اذ بلغ (4507651) و (5766173) و (6642506) و (6938689) دينار على التوالي و بمعدل نمو سنوي بلغ (19) و (27.919) و (15.198) و (4.459) على التوالي وذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية زيادة كبيرة بالإضافة الى قيام الحكومة للسياسات تحرير الانفاق العام و رفع الرواتب و الأجور العاملين في القطاعات الحكومية .

اما الفترة (2014 - 2016) حيث شهدت انخفاضاً في متوسط دخل الفرد اذ بلغ (6798184) و (4621626) و (4579442) دينار على التوالي و بعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.0249) و (32.017) و (0.913) على التوالي بسبب الازمة السياسية التي شهدتها الفترة وكذلك انخفاض في أسعار و كميات النفط المصدرة .

مقارنتـاً بالمـدة (2017 - 2019) حيـث ارتفـع متوسـط دخـل الفـرد اذ بلـغ (4939110) و (5711699) و (5739565) دينار على التوالي و بمعدل نمو سنوي بلغ (7.854) و (15.642) و (0.488) على التوالي وذلك بسبب تحسن الوضع الاقتصادي و ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الكلي

المطلب الثاني: تحليل عجز الموازنة المخطط والفعلي للمدة (2004- 2019)

تناولت النظرية الاقتصادية مفاهيم عديدة لعجز الموازنة العامة اذ يعد احد الظواهر الاقتصادية ذات التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي سواء كان في الدول المتقدمة ام النامية شأنها شأن الظواهر الاقتصادية الأخرى كالركود و التضخم و البطالة ، اذ لابد من التطرق الى وجهات النظر المتعددة لمفهوم عجز الموازنة العامة ،

فمنهم من يعرف عجز الموازنة العامة بأنه ظهرة تعكس تجاوز النفقات العامة عن الإيرادات العامة نتيجة افراط الدولة في الانفاق الحكومي و عدم قدرت الجهاز الضريبي للاستجابة السريعة لهذا الانفاق خلال المدة الزمنية سواء كان انفاقاً عسكرياً او ادارياً او اجتماعياً او خدمياً ، ومن جهة أخرى تعرف العجز بانه تزايد الإيرادات العامة و نقص بعض الاخر أي الإيرادات الفعلية اقل من إيرادات المقدرة او المتوقع الحصول عليها عند تنفيذ الموازنة خلال السنة الماضية[27] .

و بتعبير اخر فأن عجز الموازنة يعرف بانه العجز الحكومي عن الإيفاء بالالتزامات المستحقة بسبب انخفاض الإيرادات و تزايد النفقات ، بمعنى ان الحكومة تنفق اكثر من حصيلة الضريبة لذلك تحقق عجزاً لابد من تمويله اما عن طريق الدين العام او اصدار نقدي جديد[28] .

اما من جهة نظر النقديين فقد عرف عجز الموازنة بأنه تفاوت بين مجموعة الإيرادات و النفقات اذ يتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي و الذي بدوره يؤدي الى توسع في منح الائتمان اذ التزم النقديون بمبدأ تمويل العجز عن طريق الاقتراض الحكومي الذي لا ينفق على القطاع الخاص[29] .

- تمويل عجز الموازنة

هنالك طريقتين لتمويل عجز الموازنة و هما :-

1- التمويل الخارجي :- ان هذا التمويل لعجز المالي يتم اخذه من احد الاشكال التالية : القروض الميسرة او التفضيلية ، القروض التجارية ، المنح ، القروض الميسرة او التفضيلية فهي تتميز بكونها تمنح بمعدلات فائدة قليلة من تلك المعدلات الفائدة السائدة في السوق ، كما لها فترة سماح طويلة نسبياً ، و كذلك بطول فترة السداد ، تمنح هذه القروض من قبل مؤسسات دولية و الدولة نفسها ، غالباً ما تكون هذه القروض مرتبطة بالقروض التجارية تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية و مرتبطة بمشروعات محددة ، او قد تكون مخصصة لأغراض محددة او عامة كما في المكسيك و البرازيل و الارجنتين و فنزويلا ، اما المنح يمكن ان تكون على شكل نقدي حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين ، من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني من عجز كما يمكن ان يأخذ شكل المساعدة سلع تباع محلياً او سلع مواد غذائية ، و المنح يمكن ان تكون مخصصة لتمويل مشاريع التنمية او البنية التحتية .

2- التمويل المحلي :- اذا لم يكن لدى الدولة منفذ للتمويل الخارجي فأن العجز المالي يمكن الان ينشأ اذا كانت هنالك قدرة على التمويل المحلي ، و التمويل المحلي يأتي بأشكال مختلفة هما :-

أ - الاقتراض من المصرف المركزي :- و يمكن ان يكون الاقتراض من البنك المركزي ليس له تأثير انكماشي على الطلب الكلي بشكل مباشر لان البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض الائتمان في مكان اخر حتى يقوم التوسع الائتماني للحكومة أي ان الانفاق المحلي مصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له تأثير توسعي في الكلب الكلي .

---

[27]- خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، ط3 ، عمان ، 2007 ، ص312 .

[28]- أجين برغام ، مفاهيم أساسية تقييم الأدوات المالية ، شعاع للنشر و التوزيع ، ط1 ، سوريا ، 2010 ، ص72 .

[29]- عازي عبد الرزاق النقاش ، تحليل أسس اقتصاديات المالية ، دار وائل للنشر ، عمان 2003 ، ص74 .

ب - الاقتراض من البنك التجاري :- ليس لهذا الاقتراض اثر في الطلب الكلي اذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة ، و الانفاق المحلي الذي يتم تمويله من هذا الاقتراض له اثر توسعي شبيه بالإنفاق من البنك المركزي .

ج – الاقتراض من القطاع الخاص :- هذا النوع من الاقتراض يكون له اثر انكماشي في الطلب الخاص و بالخاصة على الدول النامية التي تكون فيها الموارد المالية لدى القطاع الخاص[30] .

اولا: تحليل عجز الموازنة المخططة للمدة (2004_ 2019)

الجدول (3)

عجز الموازنة المخططة للمدة (2004_ 2019)(مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	عجز الموازنة (3)	معدل النمو السنوي (4) %
2004	21729100	20145100	1584000	
2005	28958608	35981168	)7022560(	(543.343)
2006	45392304	50963161	)5570857(	(20.672)
2007	42064530	51727468	)9662938(	73.455
2008	50775081	86683832	)35908751(	271.613
2009	50408216	69165523	)18757307(	(47.764)
2010	61,735,313	84,657,466	)22,922,153(	22.204
2011	80934791	96662767	)5727974(1	(31.385)
2012	102326898	117122930	(14796032)	(5.924)
2013	119296663	138424608	)19127945(	29.278
2014				
2015	94048364	119462429	)25414065(	
2016	81700803	105895722	)24194919(	(4.797)
2017	8206669	107089521	)5019852(	3.409
2018	91643667	104158183	)12514516(	(49.982)
2019	105569687	133107616	)2753929(	120.048

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية .

نلاحظ من الجدول (10) شهد عام 2004 فائض في الموازنة العامة اذ بلغ (1584000) مليون دينار ، و قد شهدت المدة (2005 - 2006) عجز في الموازنة العامة اذ بلغ (7022560) و (5570857) مليون دينار على التوالي ، و سبب ذلك العجز نتيجة تحويل الى الدولار الأمريكي بهدف تمويل من الموجودات الموجودة خارج

[30] - عبد الرزاق الفارس ، الحكومة و الفقراء و الانفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 2001 ، ص132 – 134 .

العراق و نلاحظ ايضاً ان الانخفاض في العجز في عام 2006 كان نتيجة ذلك الموجودات النقدية في خارج العراق قد استنفذت خلال السنوات السابقة مما جعل الحكومة تسعى للبحث عن مصادر تمويل أخرى و هي المنح .

اما عام 2007 فقد ارتفع عجز الموازنة العامة اذ بلغ (9662938) مليون دينار ، مقارنتاً بالفترة (2008 - 2009) اذ انخفض عجز الموازنة العامة الى (35908751) و (18757307) مليون دينار على التوالي ، بسبب ارتفاع فائض في الموازنة العامة .

اما عام 2010 فقد ارتفع عجز المخطط في الموازنة العامة الى (22922153) مليون دينار ، نتيجة ارتفاع في الدين العام الداخلي و انخفاض فائض في الموازنة العامة .

اما الفترة (2011 - 2013) فقد انخفض عجز الموازنة الى (15727974) و (14796032) و (19127945) مليون دينار على التوالي ، بسبب تمويل بالمبالغ النقدية المدورة من الموازنة السابقة ومن الاقتراض الداخلي و الخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط و زيادة انتاجه .

مقارنتاً بالفترة (2015 - 2019) فقد ارتفع عجز الموازنة العامة باستثناء عام 2018 ، كان العجز بشكل منخفض اذ بلغ (25414065) و (24194919) و (25019852) و (12514516) و (273929) مليون دينار على التوالي ، و نستنتج من ذلك ان العجز المخطط يمول عن طريق الدين العام الداخلي

ثانيا: تحليل عجز الموازنة الفعلية للمدة (2004 - 2019)

جدول (4)

عجز الموازنة الفعلية للمدة (2004 - 2019)(مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	عجز الموازنة (3)	معدل النمو السنوي % (4)
2004	32988850	31521427	1467423	
2005	40435740	30831142	9604598	554.521
2006	49055545	37494459	11561086	20.37
2007	54964850	39308348	15656502	35.424
2008	80641041	67277194	13363847	)14.643(
2009	55243526	55589721	)346195(	)102.591(
2010	70178223	70,134,201	44,022	)112.716(
2011	103989089	78757668	25231421	57215.481
2012	119817224	105139572	14677652	)41.828(
2013	113840076	119127555	)5287479(	)13.024(
2014	105553850	125321073	)19767223(	273.849

2015	**72546344**	**70397514**	**2148830**	**)110.871(**
2016	**53413445**	**67067433**	**)13653988(**	**)735.415(**
2017	**77281376**	**75490115**	**1791261**	**)133.119(**
2018	**106467376**	**80873288**	**)70225812(**	**)4020.468(**
2019	**107483586**	**111723521**	**)4239935(**	**)193.962(**

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية .

يتضح من الجدول (2) ان المدة (2004 - 2008) ان الموازنة سجلت فائض بلغ (1467423) و (9604598) و (11561086) و (15656502) و (13363847) مليون دينار على التوالي ، بسبب تفوق الإيرادات العامة على النفقات العامة و ذلك يعود الى ارتفاع أسعار النفط و زيادة الإيرادات العامة .مقارنتاً بعام 2009 حيث شهدت الموازنة العامة عجز اذ بلغ (346195) مليون دينار ، بسبب الازمة المالية العالمية .اما المدة (2010 - 2012) حيث تميزت الموازنة العامة بفائض اذ بلغ (44022) و (25231421) و (14677652) مليون دينار على التوالي ، نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط و زيادة انتاجه .مقرننا بالمدة (2013 - 2014) حيث ظهر عجز في الموازنة العامة اذ بلغ (5287479) و (19767223) مليون دينار على التوالي ، و ذلك بسبب تأثير إقرار الموازنة العامة التي تزامن مع هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية .اما عام 2015 حيث ظهر فائض في الموازنة العامة بلغ (2148830) مليون دينار ، نتيجة تفوق الإيرادات العامة و كذلك الانخفاض في النفقات العامة .اما المدة (2016 - 2019) اذ تميزت الموازنة العامة بعجز باستثناء عام 2017 حيث كانت الموازنة تشهد فائض ، اذ بلغ (13653988) و (1791261) و (70225812) و (4239935) مليون دينار على التوالي ، و يعود ذلك الى التأثيرات الازمة المزدوجة المتمثلة بالأزمة المالية فضلاً عن انخفاض في أسعار النفط العالمية و الازمة الأمنية الناجمة عن دخول تنظيم داعش ، لابد من الإشارة هنا ان العجز التي تعرضت لها الموازنة العامة في العراق تعود لكونه الاقتصاد العراقي احادي الجانب أي يعتمد على الإيرادات النفطية لتغطية نفقاتها السنوية ، ومن دون الاعتماد على مصدر اخر للتمويل ، العجز الفعلي في الموازنة العامة يمول عن طريق الدين الخارجي فضلاً عن الدين العام الداخلي

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات Conclusions

1- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية متمثلة بهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، واختلالا في هيكل الموازنة الذي تشكل فيه الإيرادات النفطية اكثر من 90% في متوسط للمدة (2004-2019) .

2-يلزم قانون الإدارة المالية بان يتم اعداد الموازنة وفقآ لمبادئ الشفافية الا ان في الاغلب تصدر الموازنة العامة بدون الإعلان عن الجداول الملحق بها .

3- اعتماد المالية العامة على مثبت ديناميكي احادي في الموازنة العامة ضعيف في مواجهة الصدمات الخارجية .

4-يعد العجز في الموازنة مؤشرا اقتصاديا مهما لبيان ضعف الدولة والذي يمثل تفوق النفقات على الإيرادات العامة من جهة و هي الصفة الملازمة لموازنة الدولة خلال مدة الدراسة (2004-2019) ومن جهة أخرى سيادة النفقات التشغيلية و بسبب كبيرة قياسيا الى النفقات الاستثمارية .

5-تفشي الفساد المالي والإداري في معظم مفاصل الدولة وعدم وجود سياسات حقيقية واضحة المعالم لمحاربته .

التوصيات Recommendations

1-ضرورة تنويع مصادر الدخل ورفع الكفاءة الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني واستغلال موارد استغلالا امثلا وسليما .

2- ضرورة الاعتماد مثبت ديناميكي واسع الطيف مرن ذات تأثير واضح على النفقات و الإيرادات العامة و على الناتج المحلي الإجمالي .

3- ضرورة محاربة هدر المال العام من خلال ترشيد الانفاق العام ورفع تخصيص وتنفيذ نسب كفاءة النفقات الاستثمارية .

المصادر

1. أجين برغام ، مفاهيم أساسية تقييم الأدوات المالية ، شعاع للنشر و التوزيع ، ط1 ، سوريا ، 2010.
2. إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد عريقات ، مفاهيم نظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004.
3. بول - ساموبلسون ، ويليام نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، بيروت ، 2006.
4. جهاد سعيد خصاونة ، علم المالية العامة و التشريع الضرائبي بي النظرية و التطبيق العملي ، دار وائل للنشر و الطباعة ، ط1 ، 2010.
5. حسام داود ، مصطفى سلمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، ط3 ، 2005.
6. خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2012.
7. خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، ط3 ، عمان ، 2007.
8. خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر ، ط9 ، عمان ، 2009.
9. دومينيك سالفاتور ، يوجين ديوليو ، مبادئ الاقتصاد ، ترجمة فؤاد صالح ، أكاديميا للنشر ، بيروت ، 2001.
10. رافد عبيد النواس ، و محمد خالد المخايني ، الموازنة العامة للدولة مدخل المعاصر ، دار الكتب و الوثاق ببغداد ، ط1 ، العراق ، 2017 .
11. رضا صاحب أبو حمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006.

12. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، العراق ،ط1 ،2011.
13. صباح حسن خلف ، مبادئ المالية و تطبيقاتها في العراق ، مكتب شمس الاندلس ، بغداد ، ط6 ، 2017.
14. طالب محمد عوض ، مدخل للاقتصاد الكلي ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، 2001.
15. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة و التشريع المالي ، مكتبة السنهوري ، العراق ، ط1 ، 2015.
16. عازي عبد الرزاق النقاش ، تحليل أسس اقتصاديات المالية ، دار وائل للنشر ، عمان 2003.
17. عبد الرزاق الفارس ، الحكومة و الفقراء و الانفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 2001.
18. عبد الوهاب الامين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2002.
19. محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 ، 2008.

المواقع الالكترونية

1. **https:\\www.thebalance.com\income-per-ca;culation-and-us-statistics-3305852**
2. ***أنور أبو العلا ، جريدة الرياض ، العدد 16322 ، 2 مارس 2013 ،***
   https:\\www.alriyadh.com\814263
3. ***فقيه للأبحاث و التطوير ، الطرق مختلفة لحساب متوسط الدخل السنوي في دولة من الدول ، 1997 ،***
   . http://www.fakieh-rdc.org